

الفعل وعلم الأصوات

Verb and phonetics

بويش نورية

جامعة مصطفى سطمبولي معسكر

Nouria.bouich@univ-mascara.dz

تاريخ النشر: 2020/03/31

تاريخ القبول: 2019/11/06

تاریخ الاستلام: 2019/10/02

ABSTRACT:

مُلَخَّصُ الْبَحْثِ

The verb is a part of the word as an event associated with a time that requires an actor.

The verb is part of the word as an event associated with a time that requires an actor, for the verb to have a special phonetic composition. Three holes, and this asset is increased in the (actor) for the sake of diversification in significance. In addition, the opinions of the Arab scholars differed in the original number of the components of the modernist formula.

keywords; Verb, Event Formula, Phonetics, Trio, More.

الفعل قسم من أقسام الكلمة باعتباره الحدث المقترن بزمن يستلزم فاعل، للفعل تشكيلة صوتية خاصة، إن أصل المفردة في العربية ثلاثي باتفاق أهل اللغة: على أن يكون الأصل فيها (فعل). بثلاث فتحات، وهذا الأصل يزداد فيه في مثل (فاعل) من أجل التنوع في الدلالة. وينقص منه بالحذف، لقد اختلفت آراء الدارسين العرب في العدد الأصلي لمكونات الصيغة الحديثة، وكانوا في ذلك فريقين. جماعة ترى أن أصل الصيغة الحديثة صامتان فقط، والثالث جيء به لتنوع المعنى، وهذا ما سنحاول تبينه هاهنا.

كلمات مفتاحية: الفعل، الصيغة الحديثة، الصوتيات، الثلاثي، المزيد.

مقدمة

الفعل هو قسم من الأقسام الرئيسية للكلمة، أو الجملة التي يتألف منها الكلام. باعتباره الحدث والعمل المقترن بفاعل. هذا الفاعل الذي يحقق وجوده بأعمال و أفعال في فترات حياته، مما يدل على اقتران هذا الفعل المحدث بزمان؛ وهو ما يؤكد أن الفعل يستلزم وجود أمرين لتحقيقه؛ الأول، هو معنى ندركه بالعقل، وهو الحدث، الثاني هو زمن حصول ذلك المعنى أو الحدث فكيف لعلم الأصوات لتدخل في الحدث وكلّ ما يتعلق به؟. ولتوضيح مسار البحث وتحديد معالمه، نقف عند أهم المفاهيم وأشهرها لاحقاً.

مع المفاهيم:

ذكرت المعاجم العربية أن الفعل هو (كناية عن كل عمل متعدد أو غير متعدد)¹ فالفعل عمل يقوم به الفاعل؛ بقسميه، متعديا كان أو لازما، وذلك باعتبار معناه. أما باعتبار زمانه، فالفعل يكون ماضيا، أو مضارعا، أو أمرا. مما يؤكد اقتران الفعل بالزمن والحدث. ليكون التعريف الاصطلاحي أن الفعل هو ما دل (على حدث مقترن بزمن محصل)² وهذا الزمن يحدد نوع الفعل إن كان ماضيا، أو مضارعا، أو أمرا كما ذكرت آنفا. باعتباره (أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، و بنيت لما مضى ولما يكون ولما هو كائن لم ينقطع)³ أي أن الفعل يلحق الذوات كونه حدثا وعمل الذات في زمن معين.

وقد تم ربط الفعل بالحدث لا بالعمل أو الوقوع؛ وقلنا الصيغة الحديثة ولم نقل الصيغة العملية، مع أن الفعل عمل، يقوم به الفاعل في فترة زمنية محددة، وهذا أقرب للصواب في رأيي، من الجهة النظرية، كما أن الحدث هو الأقرب للتسمية من الجهة العملية، فالعمل أحداث عديدة متتالية، أما الحدث فهو عمل منفرد، محصور واقع في العمل أحداثا.

وإذا ما عدنا للمعنى المعجمي، فإن الفعل هو (الحدث والعمل الذي يحقق للموجود وجوده)⁴ ونجد في تعريف القدامى والمحدثين، أن الفعل هو حدث مقترن بزمن، فكان ربط الفعل بالحدث لا بالعمل أو الوقوع، مع أن كليهما يؤيدان المعنى نفسه. أي هو الحدث والعمل الذي يقوم به الفاعل في زمن معين، فأيهما أدق معنى وأحسن استعمالا؟

الفعل جزء من الحدث، ولا يمكن تسمية الجزء بالكل هنا، وذلك باعتبار الحدث موجه العمل إلى الفاعل، أثناء القيام بالفعل الذي هو (أقوى العوامل، بحيث يرفع فاعلا، وينصب مفعولا، كما ينصب سائر ما أسموه ب (الفضلات) كالمفاعيل، والحال، ونحو ذلك، وأنه يعمل أينما كان)⁵ وهو ما يدل على أهمية الفعل، ودوره في المجال اللغوي.

ولما كان الفعل عملا، وحركة يستوجب تطورا، كان تغييرا وتلوينا في هيئة الكائن المتحرك الفاعل الفعال؛ وكان التغيير لازما، ملازما لكل ما يسمى فاعلا، قائما بالفعل أو متصفا به، حقيقة أو مجازا، سواء كان الاتصاف نфия أو إثباتا وهذا لضمان اطراد القاعدة.

وبالنسبة لشكل الفعل وتشكيلته، يوجد اختلاف وتفاوت في المادة والوزن والشكل، مما ينتج عنه تفاوت واختلاف وتلوين في المعنى المنضوي عليه الفعل، وفي الدرس اللغوي الصوتي، توجد معالم ومراكز لبناء الصيغة الحديثة، يمكن حصرها في أربعة وهي: المادة، والوزن، والشكل، والمعنى؛ والعناصر الثلاثة الأولى هي تلوينات وتشكيلات متمثلة في كميات صوتية عاملة في إنشاء الصيغة الحديثة وتنويعها.

ومن هذه الرؤية، لتقسيم الصيغة وتنويعها، جعلها معظم الدارسين العرب، في صدارة معظم البحوث والدراسات اللسانية، وتعود هذه النظرة إلى خلفيات سياسية اجتماعية، ففي التوجه الاشتراكي يكون الفعل هو الأساس في بناء المجتمع وفي ذلك نكران للذات، حين يكون الاعتبار للمنتوج المادي، وفي هذا جانب من

المعقولة، ولكن فيه إهمالا كلياً للذات المنتجة حتى في المجالات العلمية. وقد عبر الأخضر السائحي عن هذه الفكرة بقوله يصف الشعب الجزائري.

لم يعترف بسوى الأفعال ثابتة لا الاسم لا الحرف عاد في تهجيناً⁶

في حين، اهتم كثير من الدارسين العرب، وبخاصة القدماء، في دراساتهم بالذوات. وأعطوها أهمية، وجعلوها في صدارة تعابيرهم ودراساتهم اللغوية، فهذا سيبيويه يقول: (فالكم اسم وفعل وحرف جاء المعنى)⁷ ويحتفظ بهذه العبارة ابن أجروم وهو من رجال القرن السابع هجري، فيقول: (الكلام اسم وفعل وحرف جاء لمعنى)⁸ وبين سيبيويه وابن أجروم رجال نهجوا هذا النهج.

والذي يهمني من هذا كله، في هذا الموضوع، هو بناء الفعل وتشكيلته الصوتية، والملاحظ أن الدراسات اللغوية العربية تنطلق من الماضي غالباً، وذلك لخلفية اجتماعية، والفعل الماضي الأصلي، مفتوح الطرفين، - الفاء واللام - وأحياناً تتالي الفتحات وهو الغالب الشائع لعلة نقف عندها في موضعه

ما دون الاكتمال:

لقد اختلفت أراء الدارسين العرب في العدد الأصلي لمكونات الصيغة الحديثة، وكانوا في ذلك فريقين، جماعة ترى أن أصل الصيغة الحديثة صامتان فقط، والثالث جيء به لتنويع المعنى؛ وقد تمثلت النظرية الثنائية (في أعمال اللبنايين بكثرة، وكان أبرز هذه الأعمال، محاولة الشيخ عبد الله العلايلي عن نشأة اللغة، والشيخ أحمد رضا ورفائيل نخلة الياسوعي)⁹ وجماعة ترى أن أصل الصيغة ثلاثة أصوات، صوت يبتدأ به، وصوت يوقف عليه، وصوت يتوسطهما، يسمى (عين الفعل) وهو مركز المعنى. وما وظيفة ما سبقه، وما جاء من بعده، إلا لحفظه وصيانتة؛ ولذلك يجوز حذف فاء الصيغة عند الأمر، إذا كانت معتلة البداية، في مثل: (جد) بكسر الجيم وتسكين الدال، من (وجد). كما يجوز حذف نهايتها، إذا كانت معتلة أيضاً في مثل: (ارم) من رمى. ويجوز أخيراً، حذف فاء الصيغة وعينها معا وتبقى على حرف واحد، في مثل (ق) من وقى. ولكن لا يجوز حذف العين. وسط الصيغة - في أية حالة.

لكننا نجد بعض أهل اللغة، لا يتفقون مع من سبقهم. ويرون أن أصل الصيغة غير ثلاثي، بل ثنائي، وأن الصامت الثالث الأخير جاء من أجل تنويع المعنى في دلالة المفردة اللغوية. وأن الكلمة العربية وضعت (في أول أمرها على هجاء واحد، متحرك فساكن، محاكاة لأصوات الطبيعة، ثم فئمت أي زيد فيها حرف أو أكثر في الصدر أو القلب أو الطرف، فتصرف بها المتكلمون تصرفاً يختلف باختلاف البلاد والقبائل والبيئات والاهوية)¹⁰ مثلما هو الحال مع: قطع، قطف، قطر، هذا على سبيل المثال، وأن المفردات تتكون من نفس الصامت الأول والثاني، وتختلف في الصامت الثالث، على أنه هو المخصص للمعنى الموحى بالدلالة، المنوع لها، فالأصل هو (قط)، والحروف الأخيرة في كل بناء، منوعة لمعنى القطع، ومخصصة له. فنظرة أهل هذا الرأي ترد (الثلاثيات إلى الثنائيات وتعتبر الجذر الثنائي قد تطور إلى ثلاثي عن طريق زيادة حرف)¹¹.

وهذا الرأي يبرهن على ما عقده ابن جني في كتابه الخصائص تحت عنوان: تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني، حين يذكر عدة أمثلة كقوله: (هذا النحو من الصنعة موجود في أكثر الكلام، وفرش اللغة، وإنما بقى

من يثيره ويبحث عن مكنونه.¹² والأساس في الجميع، يعود إلى أن الفعل والحدث الذي تدل عليه الأصول، راجع لمقارنة معنى هذا الحدث بالأصوات الطبيعية. فأصل (قط) صوت مقترن بالقطع. ثم يؤتى بالصامت الثالث الذي هو لام الكلمة، فيميز القطع وينوعه ويخصصه، وذلك بحسب الحاجة والقصد، واللغة مقاصد وحاجات، تتطور وتنوع بتطور الإنسان، بل هي الإنسان نفسه، في مختلف أطواره وتقلباته.

مزيد الثلاثي:

سبق أن قدمنا آراء من قالوا بأن أصل الصيغة الحديثة ثنائي. على أن البعض الآخر يثلث الأصل. ونميل إلى هذا الرأي ونرجحه؛ لأن الرأي الآخر احتمالات الوقوع فيه قليلة، والأمثلة المذكورة عندهم قليلة أيضاً، وغير عامة على جل المفردات الموجودة في اللغة.

وقد اختلفت آراء القائلين بثنائية العناصر، في ما هي العناصر التي تدل على وقوع الحرف المضاف فقد رآه بعضهم في الأخير، وبعضهم رآه في وسط الكلمة، وفي أولها مثل (ج رف) وهي أخت جلفت القلم، إذا أخذت جلفته، وهذا من (ج ل ف)؛ وقريب منه الجرف وهو الميل، وإذا جلفت الشيء أو جرفته فقد أملتة عما كان عليه، وهذا من (ج، ن، ف)¹³ أما الثلاثي فهو الأصل، لأنه (وصف للفعل الذي يتكون من ثلاثة حروف)¹⁴ ولهذا السبب، حظي بالمرتبة الأولى، في الجدول العام للصيغ الحديثة ليلبلغ العدد (61) واحدا وستين صيغة، وذلك من مجموع (80) صيغة بنسبة (76,25%) وبالرتبة الأولى في الشيوخ، ليأتي من بعده الخماسي، بإحدى عشرة صيغة وبنسبة (13,75%) وبالرتبة الثانية، ثم يأتي الرباعي بست صيغ، ويسجل نسبة (7,5) ويأتي السداسي في الرتبة الأخيرة بصيغتين وبنسبة (2,5). في ترتيب غير متناسب مع عدد مكونات المباني وعناصر تشكيلها.

إن غلبة الثلاثي على غيره، راجع إلى خفته عن غيره من الأوزان، وذلك أن الباحث العربي قد اعتاد على استعمال الثلاثي حين يستقدم الأمثلة. وحتى طبيعة المدونة تفرض على صاحبها الإكثار في التمثيل بالصيغ الثلاثية، لخفتها وسهولتها ومطاوعتها، للمتكلم المرسل المعبر بها عما يجول في فكره وخاطره؛ وذلك ما يستشف منها إذا ما عدنا إلى متن المدونة الذي تفرض عليه الطبيعة الشعرية التحكم في ضبط الأمثلة.

في الإضافات:

تذهب الدراسات العربية إلى أن المباني الإفرادية نوعان: أصول، ومزيد فيها، والأصول نوعان ثلاثي ورباعي، مع أن الثلاثي قد يصير رباعيا بزيادة صامت من صوامت الزيادة المجموعة في قولهم (سألتمونيها) في مثل (أخرج، واستخرج، وقاتل، وتقاتل) فاصل الجميع ثلاثي. وقد يكون الأصل رباعيا في مثل: ججب ساح في الأرض، وججب، في الشي تردد¹⁵ والزيادة هنا بالإضافة وقد تكون بتكرير الصوت نفسه منفصلا في مثل: زلزل أو متصلا مشددا في مثل: عذب.

وهنا تبرز قضية وهي أن للزيادة مقصد وهو تضعيف المعنى، وقال اللغويون كل زيادة في المبنى تنتج عنه زيادة في المعنى، وقسم اللغويون أصوات العربية إلى قسمين حروف للمباني فقط وأخرى للمباني والمعاني، وحروف المعاني ثلاثة عشر مجموعة في عبارة (سألتمونيها) مضاف إليها ثلاثة أخرى جمعوها في قولهم (بكف)¹⁶

لكن التضعيف قد يكون في هذه الأصوات، كما يمكن أن يكون في غيرها. في مثل: مدّد، وقرّر، ودبّر، فجميع هذه الأصوات المضاعفة غير موجودة في قائمة الزوائد.

وهنا نستعين بالتحليل الصوتي من جديد، وبخاصة نظرة السهولة في الأداء والاقتصاد في الجهد، ففي تكرار الصوت بعينه، (مدّ، ومدّد) سهولة في النطق وفي الوقت ذاته اقتصاد في الجهد. ويصبح المزيد بالتضعيف أسهل وأفيد من المزيد بالحرف في مثل: (قاتل واقتتل وتقاتل) لأن في المزيد بالحرف كلفة في الجهد عند النطق، وامتداد في الوقت عند الأداء.

هذا حديث الأصول والفروع وإذا ما عدنا إلى الجدول العام، لمكونات الصيغ الحديثة، نجد أن الأرقام مقبولة، مما يعزز قولنا في تغليب الأصول على الفروع. و الترتيب المتوالي في الإحصاء العام للصيغ. فكان للثلاثي الرتبة الأولى، والخماسي ثم الرباعي، وأخيرا السداسي.

هذا عن الصف الأول، للجدول العام للصيغ الحديثة، وهو صف المكونات التي هي (مجموع الصوامت العاملة في إنشائها)¹⁷ من الثلاثي المتصدر المكانية، إلى السداسي في نهاية الترتيب. أما الصف الثاني الذي نتعامل معه، في الجدول العام للحديثيات، فهو حركة العين المسماة وزنا.

الوزن:

الوزن يركز فيه على حركة العين، أي صائت الوسط. كونه من يحدد نوع الميزان الصرفي، والوزن معيار لمعرفة (أحوال بنية الكلمة)¹⁸ واستيعاب كيف بنيت، ومعرفة الأصلي من الزائد فيها. (الوزن ثقل شيء بشيء مثله كأوزان الدراهم)¹⁹ وذلك بمقابلة اللفظ بحروف الميزان، وهي الفاء والعين واللام، وذلك لمعرفة ما فيه من حروف أصلية أو زائدة، ولضبط ما في مبناها من حركات أو سكنات. كما أن الوزن (اسم يستعمل في تعداد الأشكال والصيغ المقررة للأسماء والأفعال)²⁰ ولأن أكثر الكلمات في العربية، يتكون من ثلاثة صوامت؛ فإن أهل الصرف جعلوا الميزان الصرفي متكونا من ثلاثة أصول هي (ف ع ل).

ف- وتقابل الصامت الأول من الكلمة الموزونة، وتسمى فاء الكلمة.

ع- وتقابل الصامت الثاني من الكلمة الموزونة، وتسمى عين الكلمة.

ل- وتقابل الصامت الثالث من الكلمة الموزونة، وتسمى لام الكلمة.

على أن الوزن المكون من الفاء والعين واللام، يضبط بالصوائت، على حسب حركات الصوامت، من الكلمة الموزونة. ومادة (ف، ع، ل) اختيرت كأصل للوزن، رجوعا لقولهم كل حدث يسمى فعلا. وإذا عللناها صوتيا، قلنا إنها تمثل ثلاثة مخارج؛ الحلق واللسان والشفيتين. فالعين من الحلق، واللام من اللسان، والفاء من الشفتين. ومن هنا تكون مادة فعل ممتدة على طول الجهاز النطقي وثابتة في أهم تقسيماته الأصلية، الحلق، اللسان، الشفتان. إلا أن ترتيبها بحسب مواقعها في الميزان (فعل) يمثل هرما قمته العين، وامتداد قاعدته اللام والفاء.

المفردة في الميزان:

تمتاز العربية بثراء مفرداتها، وكثرة ألفاظها، بما فيها من أصول وفروع. والفعل أحد هذه المفردات. وإذا ما عدنا إلى المعاجم العربية فإننا نجد لها مليئة بالمفردات الحديثة. وإذا أعدناها إلى الكتب التصريفية، فسنجدها حاضرة لمطابقتها للأوزان. مما يوجد لكل مفردة وزنا مطابقا لها.

و أوزان العربية معروفة، و لها قواعد مبنية عليها. فإذا ما عدنا للأصل نقول إنه ثلاثي (فعل) يحدد نوعه الحركات الثلاث، و ما يهمنا، هو حركة العين فنقول (فعل بفتح العين، وفعل بكسر العين، وفعل بضمها)، هذا في الماضي، لأن العربي يعترف بماضيه. و لكل من هذه الصيغ أمثلة لا حصر لها، من مفردات العربية. وهي حاضرة في أمثلة الزموري منها (ضرب، وذهب، ووجب، وأكل) للوزن الأول المفتوح العين. و(سهل، وكرم) للوزن الثاني المضموم العين و (علم، وفهم، ورضي) للوزن الثالث المكسور العين.

ولا يمكن حصر الأوزان الأصلية و الفرعية لكثرتها، ولأن لها قالبا مخصوصا وقواعد معينة، مما يمكننا من معرفة الدخيل والغريب، بحيث يمكن للغريب (من كل شيء، وعن كل شيء، أن يقترب من الأصول و يختلط بها، ولكن تبقى له أمارة يحتفظ بها، ليطمئنه عن غيره ويعود بها إلى منبته؛ و اللغة كائن حي اجتماعي، له من العناصر والمكونات ما في كل مجتمع من مخلوقات؛ وعلامة الغريب في اللغة، يمكن أن تكون في الصيغة كلها، أو في الصامت أو الصائت منها)²¹.

فلا مناط من أن بالصيغة والوزن تعرف المفردات العربية القحة من الدخيلة، فوزن (فعل) - بكسر العين - غير متوافر في العربية، و المفردة التي على هذا الوزن ليست بعربية. لأن الانتقال من الكسر إلى الضم استعلاء، وهذا لا يوجد، وفيه ثقل وغرابة. مثلما هو الحال في مفردة (شكولا الأعجمية؛ - بكسر الشين - التي عربوها منطوقة، وأصبحت بذلك غريبة؛ و لتدل العربية على أن هذه المفردة ليست منها، كسرت أول حرف فيها، لتصبح على وزن ما لا تقبله العربية)²².

المفردات العربية الصحيحة تخضع لوزن و قالب معين؛ على حسب الموضوع و الهيئة. ولهذا يعرف الغريب من المفردات بكل سهولة. والوزن يتحكم فيه عدد ونوع الصوامت والصوائت، وكيفية توزيعها على المفردة والوزن. ولهذا أصبحت المفردة العربية والوزن يخضعان لمبدأ التوزيع والتنوع.

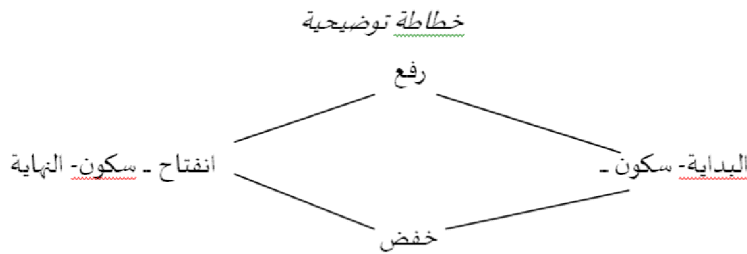
بين التوزيع والتنوع:

المفردات في الماضي تتوزع فيها الصوائت على وسط الصيغة، كما هو في مفردات (ذهب، وأكل، وجذب)، فالفتحة أخذت موقعها في ميزان (فعل). وفي صيغتي (سئل، نزر)، أخذت الضمة موقعها في صدارة الصيغة، وفي (قدم، علم) كان الحضور للكسرة. فتوزيع الصوائت على الصيغ عمل تصريفي كما هو عمل صوتي.

وفي مفردات الجدول العام للصيغ الحديثة نجد الفتحة وهي التي تنشأ من فتح الفم (بانخفاض مقدم اللسان حتى يبلغ أقصى ما يستطيع من الانخفاض)²³ قد حضيت بالمرتبة الأولى، من الصف الثاني للجدول العام، من صف حركة العين، وذلك بمجموع سبعة وستين موقعا؛ ثم الكسرة، بثمانية مواقع؛ وهي التي

تحدث بارتفاع (مقدم اللسان نحو الحنك الأعلى حتى بلغ أقصى ما يمكن الوصول إليه دون أن يرتطم بالحنك، أو يصل إلى درجة الهواء الماريحدث احتكاكا).²⁴ ثم الضمة بثلاثة مواقع. وهي التي تحدث (بارتفاع أقصى اللسان نحو أقصى الحنك)،²⁵ وهنا يظهر فارق أساسي بين الضمة والكسرة وهو ارتفاع مؤخر اللسان مع الضمة وارتفاع مقدم اللسان مع الكسرة.

أما من حيث الدلالة، فالضم علم الثبات. والكسر علم التغير. والفتح علم الحياء²⁶؛ لهذا حظي بالرتابة. فنجد أن من الضم إلى الكسر استفال، ومن الكسر إلى الضم استعلاء وهذا لا يوجد. وفي كلتا العمليتين نمر بالفتح



تعقيب على الرسم:

يبين الرسم السابق، أن المفردة قبل النطق بها يكون الجهاز في حالة سكون لينتهي إلى السكون بعد أن ينفتح الممر ليرتفع أو ينخفض ليعود مرة أخرى إلى السكون يمر بنفس العملية، أي يمر على الفتح مرتين حين يمر على الضم و الكسر مرة لكل واحد. لهذا نجد العدد سبعا وستين للفتح معقولا و مناسبا. والضم و الكسر جاءا بقيمة أقل. ومع حضور المفردات في الماضي و المضارع و الأمر يمكن بناء مبدأ التوزيع و التنوع للصيغ.

مبدأ التوزيع:

يتحقق مبدأ التوزيع في الماضي؛ بتوزع الصوائت في وسط الموزونات المسماة (عين الفعل). ولهذا، نجد الزموري قد راعى هذه النظرة وأحسن توظيفها حين كان يذكر المفردة بميزانها مع ذكر نوعية الصائت فيها، من أجل التأكيد، حتى لا يقع للقارئ لبس والتباس، لما كانت الصوائت ذات العدد ثلاثة.

تتوزع في وسط الوزن في صيغة الماضي ب (فعل، وفعل، وفعل) بفتح العين وضمها وكسرها على التوالي؛ ولها أمثلة من الجدول العام للحدثيات في مثل: (جبد، سئل، فهم). فالصوائت هي التي قامت بتلوين الوزن و تحديد دلالاته في الصيغ الأصول الثلاث، (و أساس هذا مراعاة مبدأ التوزيع ثلاثة صوائت في ثلاثة مواقع، بثلاث صيغ أصول)²⁷.

مبدأ التنويع

إذا كان مبدأ التوزيع يتحقق في الماضي، فإن مبدأ التنويع يتحقق في المضارع، على أساس المخالفة الواقعة بين الماضي و المضارع. و التنويع يكون أساسه الصوامت، و توزيع الصوائت عليها (و لما كان المضارع مخالفا للماضي؛ في كل عناصره، ومكوناته، وفي شكله ودلالته، كان ينبغي أن نراعي مبدأ التنويع أيضا؛ أي ما يوجد في الماضي، لا يوجد في المضارع، من مادة ووزن ودلالة؛ ويرتفع العدد في المضارع إلى ضعف ما في الماضي)²⁸ على أساس التنويع.

فأوزان المضارع ضعف أوزان الماضي. أي ستة أوزان وهي من فعل: المفتوح العين يأتي صيغتا يفعل، ويفعل. بكسر العين في الأول وضمها في الثاني. ومن فعل: المضموم العين، تأتي صيغتا يفعل ويفعل بكسر العين وضمها. ومن فعل المكسور العين تأتي صيغا، يفعل ويفعل بفتح العين وضمها. ومرد هذه المباني من حيث العدد إلى مبدأ التوزيع في الماضي والتنويع في المضارع ونتج عنهما معا ثلاث صيغ في الماضي وست صيغ في المضارع على أساس التوزيع النظري؛ أما جانب العمل والاستعمال فهما غير ذلك. وإذا ما لاحظنا صور تلك المباني، وأخضعناها إلى مبدئي التوزيع والتنويع وإلى عامل الصوت في الجميع ظهرت علل وتعليلات لها؛ يمكن حصرها في ما يلي:

لقد اختلفت آراء المختصين في عدد جذور الصيغة الحديثة؛ فهي صامتان أم ثلاثة، - على ما تقدم ذكره - وترجح أنها ثلاثة، ولم يختلفوا في عدد الصوائت العربية الأصلية القصيرة، واتفقوا على أنها ثلاث: فتحة وكسرة وضممة، وهي الأصول؛ مع وجود فروع مختلفة باختلاف كميات الامتداد والاتساع²⁹ وقد أشار الشيخ الزموري إلى هذه الفكرة بقوله: (فأما أبنية الثلاثي فله ثلاثة أوزان متفق عليها، وهي: فعل بفتحهما - أي الفاء والعين، - كضرب، وفعل بفتح فكسر، كعلم، وفعل، بفتح فضم، كسهل)³⁰ وتوقف الشيخ عند الوصف دون التحليل والتعليل، والمهم هنا، هي فكرة التوزيع النظري الثلاثي، الصوائت ثلاث تنتج عنها صيغ ثلاث واحدة مضمومة العين، وأخرى مفتوحة، والثالثة مكسورة. وهذا هو مبدأ التوزيع، ولو كان في العربية صوائت أكثر من ثلاثة لكانت المباني الأصلية مثلها؛ ومن هنا نقول: تعمل الصوائت عملا مباشرا في توليد الصيغ الحديثة، كما نقول للعامل الصوتي أثروا تأثير مباشر في بناء المباني الحديثة بحسب ما تقدم، وفي تنويعها على ما سيأتي.

لما كان المضارع مخالفا للماضي في شكله ومحتواه، كان المرتقب أن يكون لكل صائت في الماضي مخالفاه في المضارع، فالصيغة المفتوحة العين في الماضي تكون في المضارع إما مكسورة أو مضمومة، وإن وجدت صيغة تكرر فيها الصائت نفسه، في الماضي والمضارع في مثل: فتح يفتح، ورفع يرفع، فذلك لعل صوتية، ينبغي مراعاتها على أساس التحليل والتعليل.

للدارسين العرب مفاهيم ومصطلحات صارت شائعة دون تحليل لها أو تعليل لما جاءت عليه، واكتفوا بقولهم (شاذ، أو فيه وجهان أو ثلاثة، أو هكذا قالت العرب) وأحيانا يغضون الطرف عنها، ويتناسونها، مما أدخل على الدارس العربي ارتباكاً. وفي تحليل بعض هذه المصطلحات كقولهم في صيغتي (رفع وفتح) بفتح العين والماضي؛ قالوا العين والحاء صوتان حلقيان قويان ثقيلان، والكسرة والضممة أثقل من الفتحة، وأصل

الصيغة هو الماضي والماضي مفتوح، ومن هناك جاءت الصيغتان مفتوحتين في الماضي والمضارع، وعلّة ذلك - عندهم - أن الصيغتين عادتتا إلى أصلهما المفتوح مراعاة للخفة والأصالة.

قلنا جاءت صيغتنا نفخ وفرغ المفتوحتا العين في الماضي جاءتا مضمومتا العين في المضارع والخاء والغين حرفان حلقيان، أيضاً، قالوا جاءتا مطابقتين لقاعدتي التوزيع والتنوع.

- قلنا جاءت صيغة نزع ومعها رجع مكسورتا العين في المضارع وفيهما حرفا حلق، فكان التعليل أنهما خضعتا للقاعدة.

- قلنا ما ذا يقال في صيغتي ركن يركن وقنط يقنط بفتح العين في الماضي والمضارع وليس فيهما حرف حلق؟؟ تعثرت الإجابة

التحليل الصوتي

إذا وقفنا عندما تقدم من الصيغ الحديثة الخارجة عن قاعدتي التنوع والتوزيع، فس نجد لها تعليلاً صوتياً لغوياً مقبولاً يتمثل في الرجوع إلى كميات الصوائت ومقاديرها³¹ بحيث يتدخل عاملاً الخفة والثقل في تحقيق الانسجام. وهنا نعود إلى مواقع الصوائت العربية وتوزيعها في الجهاز النطقي، وننطلق من الحلق وفيه ستة أصوات هي: الهمزة والهاء والين والحاء والغين والخاء. وهنا نقول: إذا كانت عين الفعل أو لامه حرفاً من أقصى الحلق (همزة أو هاء) في مثل قرأ وذهب. انفتحت عينا الصيغة في الماضي والمضارع مراعاة لتحقيق الخفة، وإن كانت عينا الصيغة من وسط الحلق (عين أو حاء) جاز وجهان الأول تكرار الفتح لتحقيق الخفة والثاني كسر عين المضارع لتحقيق الانسجام بين العين والحاء المرققتين من جهة والكسرة المرققة من جهة أخرى ولكن لا يجوز الضم، لا تنافي مبدئ الخفة والانسجام معاً.

وإذا كانت عين الفعل صوتاً من أصوات أدنى الحلق (الخاء والغين) جاز الوجهان أيضاً، الفتح مراعاة لتحقيق الخفة والاقتصاد في الجهد، أَوْضَم عين الصيغتين، تحقيقاً لمبدأ الانسجام، ولكن لا يجوز كسرهما لتنافي مبدئ تحقيق الخفة أو الانسجام. وأن هنا يكون للقوانين الصوتية كلمة الفصل في تحليل المباني وتعليل الظواهر. وهناك عامل يتعامل مع الصوائت في تحليل المباني وتنوع المباني وهو الشكل المتمثل في كميات الاتساع والامتداد وهو الآتي حديثه.

وما ينتهي المسار إليه هو، أن للصوائت وظائف أساسية في تشكيل المباني وتنوع المعاني، وأن كثيراً من الدارسين العرب، تنبهوا لهذه الوظائف، وأحسنوا توظيفها، من زمان سيبويه إلى وقتنا، ومن الدارسين من جهلها أو تجاهلها، فنجد مثلاً التوابع ظاهرة صوتية، تأتي لتثبيت المعنى. أما الإتيان مجرد زيادات في الكميات الصوتية من أجل التأكيد. فالمعنى متقارب في تأكيد الشكل والمعنى. وإن التوابع تلازم موصوفاتها في المعاني أكثر منها في المباني.

هوامش الدراسة

¹ - ابن منظور، لسان العرب، إعداد وتصنيف: يوسف خياط، ج 2، ص 1112، ع 2، دار لسان العرب بيروت.

- ² - الأمدي سيف الدين، 1983، الاحكام في أصول الاحكام ، ج 1، ص 83، دارالكتب العلمية بيروت لبنان.
- ³ - سيبويه، 1977، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ج 1، ص 12، مطبعة الخانجي القاهرة، ط 2.
- ⁴ - رفاس سميرة، 2003م، الملامح الدلالية، ص 25. ماجستير، قسم اللغة لعربية وأدائها، كلية الآداب واللغات جامعة وهران.
- ⁵ - إبراهيم السامرائي، الفعل، زمانه وأبنيته، ص 15، مؤسسة الرسالة بيروت، ط 2، 1980.
- ⁶ - مجلة الأصالة، ص 23، عدد 4 سنة 1967م
- ⁷ - سيبويه، 1977م، الكتاب، تج: عبد السلام محمد هارون ، ج 1، ص 12، مطبعة الخانجي القاهرة، ط 2.
- ⁸ - متن الأجرومية، دت، ص 3، مطبعة ردوسي قدور الجزائر. دط.
- ⁹ - قاسم رياض، 1982م، اتجاهات البحث اللغوي الحديث في العالم العربي، ج 2، ص 80، مؤسسة نوفل، ط 1.
- ¹⁰ - محمد مبارك، في فقه اللغة، ص 96، عن انستاس الكرمل، نشوء اللغة ونموها .
- ¹¹ - حسنين أحمد طاهر، الاكتمال اللغوي عند العرب، ص 95، دارالفكر العربي، القاهرة
- ¹² - ابن جني، الخصائص، تج: محمد علي النجار، ج 2، ص 52، دارالهدى لبنان، ط 2،
- ¹³ - ابن جني، الخصائص، ج 2، ص 47.
- ¹⁴ - اللبدي محمد سمير، 1986م، معجم المصطلحات النحوية والصرفية ، ص 37. مؤسسة الرسالة بيروت، ط 1
- أبو حفص الزموري، 1991م، إعداد: مهري مولود، فتح اللطيف في التصريف على البسط والتعريف، ص 119، مطبعة ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر
- ¹⁶ - درار مكي، 2006م، المجمل في المباحث الصوتية من الآثار العربية، ص 67، دارالأديب وهران، ط 2.
- ¹⁷ - درار مكي، 2006م، المجمل في المباحث الصوتية من الآثار العربية، ص 127، دارالأديب وهران، ط 2 .
- ¹⁸ - السيد عبد الحميد مصطفى، 1998م، المعني في علم الصرف، ص 46، دار الأمل الأردن، ط 1.
- ¹⁹ - ابن منظور، لسان العرب، ج 3، ص 920، إعداد وتصنيف: يوسف خياط، دار لسان العرب بيروت.
- ²⁰ - اللبدي محمد سمير، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص 239، مؤسسة الرسالة بيروت، ط 2.
- ²¹ - درار مكي، المجمل في المباحث الصوتية من الآثار العربية، ص 97، دارالأديب وهران، ط 2.
- ²² - درار مكي، المجمل في المباحث الصوتية من الآثار العربية، ص 98، دارالأديب وهران، ط 2 .
- ²³ - الانطاكي محمد، الوجيز في فقه اللغة، ص 229، دارالشرق بيروت، ط 3 .
- ²⁴ - الانطاكي محمد، الوجيز في فقه اللغة، ص 229، دارالشرق بيروت، ط 3.
- ²⁵ - الأنطاكي محمد، الوجيز في فقه اللغة، ص 230، دارالشرق بيروت، ط 3 .
- ²⁶ - المخزومي مهدي، 1964 م ، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص 167، منشورات المكتبة العصرية بيروت، ط 1.
- ²⁷ - درار مكي، 2006م، المجمل في المباحث الصوتية من الآثار العربية، ص 128، دارالأديب وهران، ط 2.
- ²⁸ - درار مكي، 2006م، المجمل في المباحث الصوتية، ص 128، دارالأديب وهران، ط 2.
- للتوسع في مفهوم الكميات، ينظر: درار مكي، 2006م، المجمل في المباحث الصوتية من الآثار العربية، ص 109. مط، دارالأديب، وهران، ط 2.
- ²⁹ - الزموري عمر بن أبي حفص، 1991 م ، إعداد: مهري المولود- فتح اللطيف في التصريف على البسط والتعريف، ص 65، مطبعة ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر.
- ³⁰ - ينظر تفصيل القول في هذا، عند بوداود إبراهيمي، 2007م، القياسات الحاسوبية للكميات الصوتية في التراث، ص 100 وما عدها رسالة ماجستير مخطوط 2007م قسم اللغة العربية جامعة وهران.
- ³¹